



Distr.  
GENERAL

ICCD/COP(9)/2/Add.1  
8 September 2009

ARABIC  
Original: ENGLISH

## اتفاقية مكافحة التصحّر



### مؤتمر الأطراف

الدورة التاسعة

بوينس آيرس، ٢١ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت  
الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر  
من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)  
تقرير عن تنفيذ الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات  
العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)

### الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)

تقرير مقدم من الأمين التنفيذي عن تنفيذ الاستراتيجية\*

إضافة

مواءمة برامج العمل مع الاستراتيجية

موجز

- ١- حث مؤتمر الأطراف في مقره ٣/م-٨ البلدان الأطراف المتأثرة على مواءمة برامج عملها وأنشطتها التنفيذية الأخرى ذات الصلة بالاتفاقية مع الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت الأطراف، في الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، بتحسين مواءمة برامج العمل وطلبت دعماً مالياً وتقنياً مشتركاً من الآلية العالمية والأمانة، تبعاً لولاية كل منهما، من أجل الاضطلاع بالأنشطة اللازمة لتنفيذ هذه التوصية.
- ٢- واستجابة لطلب الأطراف المذكور أعلاه، أعدت الأمانة مشروع مبادئ توجيهية لمواءمة برامج العمل، واتبعت في ذلك عملية تفاعلية شملت عقد مناقشات في سلسلة من حلقات العمل دون الإقليمية وإجراء استعراض نهائي في اجتماع مشترك بين الوكالات.
- ٣- ويقدم مشروع المبادئ التوجيهية الوارد في هذه الوثيقة إلى مؤتمر الأطراف للنظر فيه واعتماد المحتمل، تمهيداً لتنفيذ برامج العمل بطريقة متواءمة في إطار متماسك ومتناسق.

\* تأخر تقديم هذه الوثيقة لمراعاة التعليقات التي أبدتها البلدان الأطراف في حلقات العمل دون الإقليمية المتعلقة بمواءمة برامج العمل والمعقودة في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	٥-١ ..... معلومات أساسية..... أولاً -
٤	١٨-٦ ..... مقدمة..... ثانياً -
٤	١١-٦ ..... كيفية استخدام المبادئ التوجيهية..... ألف -
٥	١٥-١٢ ..... توضيح المصطلحات الرئيسية المستخدمة في المبادئ التوجيهية..... باء -
٦	١٨-١٦ ..... الغرض والأهداف والنتائج المتوقعة..... جيم -
٦	٥٢-١٩ ..... المبادئ التوجيهية..... ثالثاً - مشروع
٦	١٩ ..... المنهجية المقترحة..... ألف -
٦	٢٨-٢٠ ..... التوجيهات الأساسية للمواءمة مع الأهداف التنفيذية..... باء -
١٠	٣٨-٢٩ ..... المبادئ التوجيهية لتنقيح برامج العمل الوطنية..... جيم -
١٢	٥٢-٣٩ ..... المبادئ التوجيهية لإعداد برامج العمل..... دال -
١٦	٥٣ ..... الاستنتاجات والتوصيات..... رابعاً -

## المرفقات

### المرفق

١٨	الأحكام العامة للاتفاقية فيما يتعلق ببرامج العمل والدروس المستفادة من عمليات إعداد وتنفيذ برامج العمل الماضية..... الأول -
٢٢	صياغة المبادئ التوجيهية..... الثاني -
٢٣	رسم بياني لمسارات المواءمة..... الثالث -
٢٥	أداة لدعم اتخاذ القرارات تساعد في تحقيق المواءمة مع الأهداف التنفيذية الخمسة..... الرابع -
٢٦	أداة لدعم اتخاذ القرارات تساعد في تحديد متطلبات التنقيح..... الخامس -

## أولاً - معلومات أساسية

١- توفر الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (الاستراتيجية)، اللذان اعتمدا بموجب المقرر ٣/م أ-٨، الأساس القانوني لمواءمة برامج العمل. وقد حث مؤتمر الأطراف في هذا المقرر (الفقرة ٥) البلدان الأطراف النامية المتأثرة، وأي بلد طرف آخر متأثر في إطار مرفق التنفيذ الإقليمي الخاص به، على مواءمة برامج عملها وأنشطتها التنفيذية الأخرى ذات الصلة بالاتفاقية مع الاستراتيجية، بوسائل من بينها تناول النتائج المذكورة في إطار الأهداف التنفيذية الخمسة وتنقيح أنشطتها التنفيذية لضمان امتثالها لهذه النتائج.

٢- وفي المقرر نفسه (الفقرة ٤٥)، سلم مؤتمر الأطراف أيضاً بحاجة الأطراف إلى إعادة مواءمة برامج عملها الوطنية مع الاستراتيجية، ودعا الأطراف، بمساعدة من الآلية العالمية، إلى حشد الموارد الدولية والوطنية، التقنية منها والمالية، لمساعدة البلدان في عملية إعادة المواءمة هذه. وفي الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، أوصت الأطراف بتعزيز مواءمة تنفيذ برامج العمل، وطلبت دعماً مالياً وتقنياً مشتركاً من الآلية العالمية والأمانة، تبعاً لولاية كل منهما، لتنفيذ الأنشطة اللازمة.

٣- وبالإضافة إلى ذلك، تطلب النتيجة ٢-٢ من الاستراتيجية إلى البلدان الأطراف المتأثرة أن تنقح برامج عملها الوطنية لوضعها في شكل وثائق استراتيجية مستندة إلى معلومات أساسية بيوفيزيائية واجتماعية - اقتصادية، وإدراجها في سياق أطر متكاملة للاستثمار؛ وتطلب النتيجة ٢-٣ إلى بلدان الأطراف المتأثرة أن تدرج برامج عملها الوطنية ومسائل الإدارة المستدامة للأراضي وتردي الأراضي في تخطيط التنمية وفي غير ذلك من الخطط والسياسات القطاعية والاستثمارية.

٤- وتم تكميل أحكام مقرر مؤتمر الأطراف المذكور أعلاه بتوصيات محددة من الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية حيث: (أ) جرى التشديد على ضرورة إدراج برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في إطار خطط إنمائية شاملة مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر (الفقرة ٢١) (ب) عولجت مسألة تطبيق ورصد المبادئ التوجيهية الجديدة والموحدة للإبلاغ (الفقرة ٨٦) (ج) أوصي باستحداث عملية يمكن من خلالها لأطراف تنتمي إلى منطقة دون إقليمية أو إلى منطقة ما تنسيق المعلومات المتاحة على الصعيد الوطني من أجل إعداد برامج دون إقليمية وإقليمية، حسب الاقتضاء، في سياق الآليات الإقليمية المقبلة (الفقرة ١٠٢) (د) جرى التشديد أيضاً على أن الحاجة إلى استحداث نظام مؤشرات ينبغي أن تقترن بمواءمة برامج العمل (الفقرة ١٠٩). كما أوصت لجنة العلم والتكنولوجيا في دورتها الاستثنائية الأولى باستخدام خطوط الأساس الاقتصادية والبيوفيزيائية المحسنة، وكذلك الدروس المستفادة من تجارب المواءمة المماثلة.

٥- وفي هذا السياق بالذات، أعدت الأمانة مبادئ توجيهية لمواءمة برامج العمل مع الاستراتيجية. واتبعت في صياغة هذه المبادئ التوجيهية عملية اشتملت على خمس خطوات رئيسية. في الخطوة الأولى، أعد ثلاثة خبراء استشاريين إقليميين (عن مناطق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) مشروع مبادئ توجيهية نوقش في الخطوة الثانية في سلسلة حلقات عمل دون إقليمية (انظر المرفق الثاني). وفي الخطوة الثالثة، استعرضت نتيجة هذه العملية في اجتماع مشترك بين الوكالات بغية وضع المبادئ التوجيهية في صيغتها النهائية قبل تقديمها إلى مؤتمر الأطراف لكي ينظر فيها في دورته التاسعة. ومن المتوقع أن تقوم البلدان الأطراف المتأثرة، بعد الدورة

التاسعة لمؤتمر الأطراف، باستخدام هذه المبادئ التوجيهية في تنفيذ عملية المواءمة وأن تقدم ملاحظات تعقيبية إضافية من أجل مواصلة تحسين هذه العملية.

## ثانياً - مقدمة

### ألف - كيفية استخدام المبادئ التوجيهية

٦- يراد بالمبادئ التوجيهية التالية مساعدة البلدان الأطراف المتأثرة في مواءمة برامج عملها الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لمكافحة التصحر مع الاستراتيجية، طبقاً للأحكام ذات الصلة من المقرر ٣/م-٨. ويوضح الفرع الأول من المبادئ التوجيهية تعريف المواءمة والتنقيح، ويقدم معلومات أساسية، ويعرض الغرض من عملية المواءمة وأهدافها ونتائجها المتوقعة، بينما يصف الفرع الثاني المنهجية المستخدمة والمبادئ التوجيهية العامة والمحددة الواجب تطبيقها لمواءمة برامج العمل، وفقاً لكل مستوى وحالة.

٧- ويقدم المرفق الأول معلومات أساسية موجزة عن (أ) مختلف الأحكام القانونية للاتفاقية المتعلقة بعمليات برامج العمل، و(ب) الدروس المستفادة من إعداد وتنفيذ الجيل الأول من برامج العمل، و(ج) مختلف مقررات مؤتمر الأطراف المتعلقة ببرامج العمل، و(د) استعراض البيئة الخارجية المتغيرة للاتفاقية. وقد وُضعت المبادئ التوجيهية واعتمدت بعد عملية واسعة من استعراض المؤلفات وتحليلها، والتشاور على الصعيد دون الإقليمي وبين الوكالات.

٨- ويراد بهذه المبادئ التوجيهية أن تكون قابلة للتطبيق في حالات محددة بالذات وعلى وجه الإجمال. ونظراً للتباين الكبير في حالة تطوير برامج العمل وتنفيذها، تصنف المبادئ التوجيهية هذه البرامج في أربع فئات:

(أ) برامج العمل التي لم يجر إعدادها بعد؛

(ب) برامج العمل قيد الإعداد؛

(ج) برامج العمل التي اكتمل إعدادها ولكنها تواجه صعوبات في التنفيذ؛ وتحتاج برامج العمل هذه للتحسين لكي تمثل امتثالاً أفضل للأهداف التنفيذية الخمسة للاستراتيجية؛

(د) برامج العمل التي اكتمل إعدادها ونُفذت تنفيذاً فعالاً؛ وتعكس برامج العمل هذه جيداً الأهداف التنفيذية الخمسة للاستراتيجية، ومن ثم فهي لا تحتاج إلا لمواءمة أنشطتها مع هذه الأهداف التنفيذية.

٩- ويقدم المرفق الثالث مخططاً يعرض مختلف فئات برامج العمل ومسار مواءمتها، الذي ينقسم إلى ثلاث مراحل:

(أ) إعداد برامج العمل أو وضعها في صيغتها النهائية (الفئتان ١ و ٢)؛

(ب) تنقيح برامج العمل إذا كان تنفيذها محدوداً أو متوقفاً (الفئة ٣)؛

(ج) مواءمة برامج العمل الجاري تنفيذها مع الاستراتيجية (الفئة ٤).

١٠- ووضعت توجيهات محددة لكل مرحلة من هذه المراحل. وفي هذا الصدد، يقدم المرفق الرابع أداة لدعم اتخاذ القرارات للمساعدة في تحقيق المواءمة مع الأهداف التنفيذية الخمسة، بينما يقدم المرفق الخامس أداة لدعم اتخاذ القرارات للمساعدة في تحديد احتياجات التنقيح.

١١- ويجدر بالذكر أن المبادئ التوجيهية الأساسية الموضوعية لتحقيق المواءمة مع الأهداف التنفيذية تنطبق على جميع فئات برامج العمل، بما فيها برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية.

### باء - توضيح المصطلحات الرئيسية المستخدمة في المبادئ التوجيهية

١٢- في سياق هذه المبادئ التوجيهية، أقيم تمييز بين عمليتي مواءمة برامج العمل وتنقيحها.

#### ١- مواءمة برامج العمل

١٣- وفقاً للمقرر ٣/م أ-٨، يقصد بالمواءمة ضرورة امتثال برامج العمل والأنشطة التنفيذية الأخرى ذات الصلة لمجالات النتائج الواردة في إطار الأهداف التنفيذية الخمسة للاستراتيجية. وهذا يعني أنه يتعين التحقق من جميع برامج العمل بمقارنتها بالأهداف التنفيذية الخمسة ثم بكل نشاط مرتبط بالهدف التنفيذي الذي يتناوله. وينبغي أن يفرض ذلك إلى إدراج جميع الأنشطة القائمة المتصلة بالأهداف التنفيذية الخمسة في جدول الاستعراض العام مع تسليط الضوء على أوجه التداخل والثغرات. وفي الحالات التي تتضمن فيها برامج العمل المتطلبات المذكورة في إطار الأهداف التنفيذية الخمسة، لا توجد حاجة لتغيير الأنشطة المقررة. أما إذا كانت برامج العمل لا تتضمن هذه المتطلبات فإن على الطرف أن يتخذ التدابير التصحيحية المناسبة. (انظر الأداة المقترحة والمرفق الرابع).

#### ٢- تنقيح برامج العمل

١٤- تنص أحكام الاتفاقية (المادتان ٩ و ١٠) على تنقيح برامج العمل لضمان أن تكون البرامج أطراً دينامية تستجيب للبيئات المتغيرة وتراعي الدروس المستفادة. وفي سياق الاستراتيجية، يرد التنقيح كشرط في النتيجتين ٢-٢ و ٣-٢ اللتين تطلبان (أ) وضع برامج العمل في شكل وثائق استراتيجية، و(ب) إدراج برامج العمل في تخطيط التنمية وفي غير ذلك من الخطط والسياسات القطاعية والاستثمارية المناسبة.

١٥- وبالإضافة إلى العناصر المذكورة أعلاه، يجدر بالذكر أن عمليتي المواءمة والتنقيح ينبغي أن تركزا على دورة برنامجية متكاملة تربط بين مراحل التخطيط، والتنفيذ، والرصد والتقييم، والإبلاغ. وإذا كان شرط الرصد والتقييم يتمثل في حالة المواءمة في تطبيق مؤشرات الأداء التي تربط بين الأنشطة والأهداف التنفيذية، فإن هذا الشرط يتمثل في حالة التنقيح في توفير الأساس المرجعي لتطبيق مؤشرات الأثر التي تربط بين الأنشطة والأهداف الاستراتيجية.

## جيم - الغرض والأهداف والنتائج المتوقعة

١٦- المواءمة والتنقيح عمليتان حاسمتا الأهمية تساهمان في تحقيق الرؤية الجديدة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والمفصلة في استراتيجيتها للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨ (ألا وهي "إقامة شراكة عالمية لقلب اتجاه التصحر/تردي الأراضي ومنع حدوثه والتخفيف من آثار الجفاف في المناطق المتأثرة دعماً للحد من الفقر وتحقيق الاستدامة البيئية"). وتمثل الغايات النهائية في تحسين الظروف والطرائق لتنفيذ برامج العمل الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية.

١٧- أما الهدف المباشر لعملية المواءمة فهو تحديد أنشطة برامج العمل التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف التنفيذية الخمسة للاستراتيجية وإعطاؤها الأولوية. وفي المقابل، يتمثل الهدف من عملية التنقيح في تحديد الأنشطة الرئيسية التي من شأنها تعزيز التنفيذ الفعال لبرامج العمل والتمكين من التقييم السليم للأداء والتأثير.

١٨- وأما النتائج المتوقعة من هاتين العمليتين فهي: (أ) أن تكون برامج العمل التي تمت مواءمتها مُسايرة بوضوح للأولويات الإنمائية الوطنية و/أو الإقليمية ومدرجة في أطر التخطيط والميزنة والتنفيذ الوطنية والقطاعية ذات الصلة، و(ب) أن تتوخى إنشاء إطار استثماري متكامل لتعزيز نهج وممارسات الإدارة المستدامة للأراضي.

## ثالثاً - مشروع المبادئ التوجيهية

### ألف - المنهجية المقترحة

١٩- تستند المنهجية المقترحة لمواءمة برامج العمل وتنقيحها إلى الأحكام الرئيسية للاتفاقية والمقرر ٣/م-أ-٨ وغيره من المقررات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف، والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها السابعة وعن لجنة العلم والتكنولوجيا في دورتها الاستثنائية الأولى، واستعراض الأدوات الرئيسية للإدارة المستدامة للأراضي التي وضعها مرفق البيئة العالمية (فيما يخص برنامج الشراكة القطرية)، والآلية العالمية (فيما يخص استراتيجية الاستثمار المتكاملة)، وبرنامج TerrAfrica (فيما يخص أطر الاستثمار الاستراتيجية القطرية).

### باء - التوجيهات الأساسية للمواءمة مع الأهداف التنفيذية

٢٠- على نحو ما جاء في المقدمة، يُراد بالتوجيهات الأساسية التالية تطبيقها على جميع برامج العمل. وإذا كانت البلدان المدرجة في الفئات ١-٣ يتعين عليها المُضي في عملية التنقيح فإن البلدان المدرجة في الفئة ٤ لا يتعين عليها إلا مراعاة التوجيهات الأساسية المبينة أدناه. ويوفّر المرفقان الرابع والخامس أدوات تساعد في التحقق المقارن من كيفية ارتباط العناصر الرئيسية لأي برنامج عمل بالأهداف التنفيذية ونتائجها المتوقعة. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى وضع جدول عام يُسلط الضوء على أوجه الامتثال والثغرات. وترمي العناصر التالية إلى المساعدة على سدّ الثغرات باقتراح أنشطة يمكن أن تساهم في تحقيق الأهداف التنفيذية والنتائج المتوقعة. ويمكن استخدام القائمة التالية لتختار منها الأطراف ما يناسب حالتها واحتياجاتها الخاصة.

٢١- الهدف التنفيذي ١ (الدعوة وإذكاء الوعي والتثقيف) يرمي إلى التأثير بفعالية في العمليات والجهات الفاعلة الدولية والوطنية والمحلية ذات الصلة لمعالجة المسائل المتعلقة بالتصحر/تردي الأراضي والجفاف على نحو مناسب.

٢٢- ويندرج صوغ استراتيجية اتصال وتثقيف وطنية ودون إقليمية وإقليمية في إطار الهدف التنفيذي ١ ويُراد به الإسهام في تحقيق نتائجه المتوقعة. (للاطلاع على عنصر الاتصال يرجى الرجوع إلى استراتيجية الاتصال الشاملة للاتفاقية بشأن "مسائل الأراضي"). ويمكن أن تتضمن الأنشطة التي ينبغي النظر فيها ما يلي:

(أ) تحديد المجموعات المستهدفة وتعبئتها. ولكي تعكس العملية آراء طائفة واسعة من المؤسسات والجهات الفاعلة يجب أن تُشرك بطريقة فعالة (كلما كان ذلك مناسباً وممكناً) جميع وزارات الحكومات المركزية والمحلية والوكالات العامة ذات الصلة (الزراعة، المواشي، الحراجة، مصائد الأسماك، البيئة، الاقتصاد، المالية والتجارة، الشؤون الداخلية والإدارة المحلية، العلم والتكنولوجيا، التعليم، وما إلى ذلك)، وكذلك ملاكي الأراضي ومستأجريها أو مديريها (الأراضي الخاصة والبلدية والحكومية)، والمنظمات المجتمعية، ومنظمات القطاع الخاص، والسلطات التقليدية الإقليمية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات البحثية والأكاديمية، والشركاء في التنمية، ووسائل الإعلام؛

(ب) تحديد الرسائل الرئيسية وفقاً للمجموعات المستهدفة؛

(ج) تحديد طرائق ونُهج الاتصال المراد تطبيقها؛ وينبغي اتباع نهج قائم على المشاركة وشامل للجميع في تحديد أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة المراد إشراكها؛

(د) استعراض أدوات الاتصال القائمة وتحديد أدوات جديدة ممكنة: '١' "بطل ذو شعبية" (فرد أو مجموعة) يتمتع بسلطة اجتماعية وسياسية. وينبغي أن تتوافر لديه سمات القيادة والهيبة اللازمة لنجاح أنشطة الترويج لبرنامج العمل. وينبغي أن يكون الجمهور الرئيسي المُستهدف هو السكان المتأثرون وواضعو السياسات؛ و'٢' وسائل الإعلام (الإذاعة والتلفزيون والصحافة) لنشر الرسائل وترويج الاستراتيجية.

٢٣- الهدف التنفيذي ٢ (أطر السياسات العامة) يرمي إلى دعم تهيئة بيئة مواتية لتعزيز الحلول المتعلقة بمكافحة التصحر/تردي الأراضي وتخفيف آثار الجفاف. وأنشطة المواءمة ذات الأولوية التي يُرجَّح أن تساهم في تحقيق النتائج المتوقعة في إطار الهدف التنفيذي ٢ هي:

(أ) تقييم السياسة الراهنة والأوضاع المؤسسية والتقدم المحرز في إطار مجالات الأولويات الاستراتيجية لإعلان بون. ويمكن أن يتضمن هذا النشاط ما يلي:

'١' تحليل نطاق وحدود السياسات والأطر التنظيمية الوطنية والإقليمية ذات الصلة بالإدارة المستدامة للأراضي، مع إيلاء الاهتمام لقضايا حيازة الأراضي، والإدارة المتكاملة للمياه، والمناطق المحمية، وأنشطة الرعي بوصفها ممارسة متكيفة مع المناخ وما إلى ذلك؛

'٢' تحليل تطور الإطار المؤسسي للإدارة المستدامة للأراضي؛

(ب) بناء أو توطيد الآليات المؤسسية الشاملة للقطاعات والرامية إلى ما يلي:

- ١٤ تعزيز بناء برامج التنسيق والشراكة على المستويات المحلية والقطرية والإقليمية؛
- ٢٤ تيسير الشروع في تعميم برامج العمل وتحقيق لا مركزيتها من أجل التصدي على نحو أفضل للمشاكل الخاصة بكل مجال من المجالات واغتنام الفرص المتاحة في ميدان إدارة الأراضي والتنمية المحلية.
- (ج) استعراض الأطر التشريعية والتنظيمية الوطنية والإقليمية للإدارة المستدامة للأراضي وتنسيقها وتنقيحها وترويجها.
- ٢٤ - الهدف التنفيذي ٣ (العلم والتكنولوجيا والمعرفة) هو: "الوصول إلى مرتبة السلطة العالمية في مجال المعرفة العلمية والتكنولوجيا المتعلقة بالتصحر/تردي الأراضي وتخفيف آثار الجفاف". وتتمثل المواضيع والأنشطة ذات الأولوية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الهدف التنفيذي ٣ ونتائجه المتوقعة في ما يلي:
- (أ) إنشاء نُظم وأدوات محسّنة لإدارة المعارف: الاستعراض النقدي للمعارف القائمة ومصادرها وآليات إدارتها (السياسات والاستراتيجيات والأنشطة والهياكل الأساسية)، من أجل تحسين الوصول إلى المعلومات "المهملة" على نطاق العالم وداخل المناطق والبلدان باقتراح إنشاء نظام متكامل يعمل بكامل طاقته. ويُفترض أن يؤدي ذلك، سريعاً نسبياً، إلى تطوير أدوات وإجراءات مشتركة/منسّقة لجمع المعلومات والبيانات وتخزينها وتحليلها ونشرها.
- (ب) إقامة أساس للرصد السليم لبيئة التطور وتحليل الاتجاهات وتأثيرها في هياكل النُظم الإيكولوجية ووظائفها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعبئة الذكية لمؤسسات البحث والتطوير المحلية والإقليمية وبناء الشراكات معها. والهدف من هذا الإجراء ذي الأولوية في الأجل المتوسط هو الإسهام في ما يلي:
- ١٤ فهم الأسباب والنتائج والتأثيرات المحلية/الإقليمية المحددة لظواهر تردي الأراضي والجفاف؛
- ٢٤ إقامة شبكة من مواقع المراقبة الوطنية التي تمثل النُظم الإيكولوجية الرئيسية لدراسة تطور العوامل البيوفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية دراسة مستمرة ومتعمّقة (ولا سيما تقييم تأثيرات تغير المناخ والنشاط البشري)؛
- ٣٤ تقييم تأثيرات تردي الأراضي والجفاف في الاقتصاد الكلي للبلدان وسبل معيشة السكان؛
- ٤٤ إقامة برنامج تعاوني إقليمي لرصد وتقييم البيئة (بهدف الربط بين مختلف مواقع المراقبة الوطنية واستخدام سبل المراقبة الفضائية، حيثما وكلما أمكن، لوصف الحالات الإقليمية)؛
- (ج) الارتقاء بالقدرات التقنية لهيئات التنسيق الوطنية ومراكز الاتصال الوطنية لاتفاقيات ريو وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، عن طريق توفير دعم علمي مؤسسي ومنسق. ويمكن القيام بذلك من خلال إنشاء لجنة استشارية علمية وطنية أو إقليمية موحدة تشمل ولايتها ما يلي:
- ١٤ تحديد المعارف المحلية والدولية ذات الصلة وتيسير الوصول إليها واستخدامها؛
- ٢٤ توفير الدعم والتوجيه من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة؛



٣٤ تيسير التنسيق والعمل المتضافر بين مختلف الاتفاقيات.

(د) توثيق أفضل ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي؛ ويركز الهدف المحدد لهذا الإجراء ذي الأولوية في الأجل القصير على تتبع التجارب الناجحة وجمعها وتحليلها وتوثيقها في مجال منع تردي الأراضي ومكافحته وكذلك في مجال آليات التنبؤ بالجفاف والتعامل معه (بما في ذلك المعارف التقليدية). ويُفترض أن يؤدي ذلك إلى وضع أدوات مناسبة ونقل المعارف وتطبيقها بنجاح على نطاق أوسع.

٢٥- الهدف التنفيذي ٤ (بناء القدرات) هو: "تحديد ومعالجة احتياجات بناء القدرات المتعلقة بمنع حدوث التصحر/تردي الأراضي وقلب اتجاهه والتخفيف من آثار الجفاف". وفيما يلي الأنشطة ذات الأولوية التي يمكن أن تساهم في تحقيق النتائج المتوقعة من الهدف التنفيذي ٤:

٢٦- في حالة إنجاز التقييم الذاتي للقدرات الوطنية، ستمثل المهمة في استعراض حالة عناصر التصحر/تردي الأراضي والجفاف. ويمكن أيضاً الاسترشاد بالعناصر التالية في تنفيذ هذا النشاط:

(أ) التحقق من إدراج برنامج لبناء القدرات (يستهدف مقدمي خدمات التخطيط والبحث والمشورة، والمسؤولين الحكوميين على المستويين المركزي والمحلي) ومن إيلاء الاهتمام الواجب لضرورة توفير تدريب مركز لموظفي مكاتب التمويل والحكومات المحلية ومتخذي القرارات بشأن دور الأرض في التنمية الاقتصادية والأهمية الحاسمة لبرنامج العمل الوطني بالنسبة للتنمية المستدامة؛

(ب) التحقق من اقتراح نهج للتعليم محوره الناس (يستهدف محو الأمية الإيكولوجية والإشراف الإيكولوجي) يرمي بوجه خاص إلى بلوغ الجهات غير الحكومية صاحبة المصلحة وبرامج تنمية المناطق المحلية؛

(ج) الاستعراض المقارن للتقييم الذاتي القائم للقدرات الوطنية والمقررين ١م/٧ و ١م/٨-٨ للتحقق مما يلي:

١٠- حُسن معالجة إدارة حيازة الأراضي وكذلك القدرات المؤسسية والبشرية المتعلقة بتحقيق اللامركزية؛

٢٠- النظر في المسائل المتعلقة بتعزيز قدرة مراكز الاتصال الوطنية وهيئات التنسيق الوطنية (فيما يتعلق بالمكانة، والدعم من مخصصات الميزانية، والموارد البشرية)، بالنظر إلى تأثيرها في عمليات وضع السياسات؛

٣٠- وجود شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل دعم تنفيذ برامج العمل (على جميع المستويات)؛

٤٠- اتخاذ الترتيبات اللازمة لتدعيم القدرة على اتباع نهج شاملة للقطاعات وتعزيز أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث وغيرها من الصكوك ذات الصلة.

٢٧- وفي الحالات التي لم يجر فيها بعد إعداد التقييم الذاتي للقدرات الوطنية، ينبغي إجراء هذا التقييم بالاستناد إلى التوجيهات المقدمة في المقررين ١م/٧ و ١م/٨-٨.

٢٨- الهدف التنفيذي ٥ (التمويل ونقل التكنولوجيا) يدعو الأطراف إلى "تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف وتحسين انتقاء أهداف استخدامها وتنسيق ذلك لزيادة تأثيرها وفعاليتها"؛ وينبغي الاضطلاع بذلك عن طريق ما يلي:

(أ) مزامنة تخطيط برنامج العمل الوطني مع برنامج تخطيط التنمية العام ودورة الميزانية لكل بلد (تغطي هذه الدورة في معظم الحالات فترة خمس سنوات)؛

(ب) تشخيص الوضع المالي، ويتطلب ذلك بوجه عام مزيجاً من عمليات الاستعراض المقارن (توجد عوائق التمويل في مجالات كثيرة منها السياسة العامة والقانون والمؤسسات والوصول إلى المعارف وما إلى ذلك)، ويُحلل مدى استهداف ما يلي:

١' المصادر (الداخلية والخارجية) والأدوات (الأدوات القائمة على السوق، والأدوات الضريبية، ومخططات التأمين، والتجارة)؛

٢' مختلف فئات العوائق؛

٣' الاتجاهات في التدفقات المالية؛

٤' طرائق التمويل؛

٥' العوامل المحركة لحشد التمويل و/أو المؤثرة فيه.

(ج) وصوغ إطار استراتيجي تمويلي متكامل ينبغي أن يتضمن مزيجاً مثالياً من جميع مصادر وطرائق

التمويل القائمة.

### جيم - المبادئ التوجيهية لتنقيح برامج العمل الوطنية

٢٩- على نحو ما جاء في المقدمة، تميز المبادئ التوجيهية بين عمليتي المواءمة والتنقيح، وهي تصنف برامج العمل في أربع فئات (انظر المرفق الثالث) وفقاً لحالة تطورها وتنفيذها. ويرمي هذا الفرع إلى تقديم توجيهات للأطراف التي تدرج في الفئات ١ أو ٢ أو ٣، ويتعين عليها بالتالي الشروع في تنقيح برامج عملها. ويجدر بالملاحظة أن الفئات الثلاث جميعها يُتوقع منها أن تعطي أولوية عالية للمتطلبات المحددة الواردة في النتيجتين ٢-٢ و ٢-٣ من الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على البلدان المدرجة في الفئتين ١ و ٢ أن تراعي المادتين ٩ و ١٠ وغيرهما من أحكام الاتفاقية في إعداد برامج عملها و/أو وضعها في صيغتها النهائية.

#### ١- متطلبات النتيجة ٢-٢

٣٠- تدعو النتيجة ٢-٢ إلى تنقيح برامج العمل الوطنية لوضعها في شكل وثائق استراتيجية بالاستناد إلى معلومات أساسية بيوفيزيائية واجتماعية - اقتصادية، وإدراجها في أطر استثمار متكاملة. والهدف من هذه النتيجة هو تحسين الربط بين مراحل التخطيط والتنفيذ والإبلاغ/الرصد والتقييم، وكذلك بين تخصيص الموارد وتعبئتها.

٣١- ولما كانت مؤشرات الأثر ومؤشرات الأداء جزءاً من المبادئ التوجيهية الجديدة للإبلاغ في إطار الاستراتيجية (للمساعدة في رصد وتقييم التقدم المحرز بالقياس إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنفيذية)، فإن تنقيح برامج العمل ينبغي أن يهدف إلى تيسير تطبيق المبادئ التوجيهية الجديدة للإبلاغ.

٣٢- وفي هذا الصدد، من المهم إعادة التأكيد على أهمية الوصول إلى بيانات بيوفيزيائية واجتماعية - اقتصادية سليمة واستخدامها لدعم وضع خطوط الأساس، وكذلك توثيق الأداء والأثر المحقق في تنفيذ برامج العمل، في سياق الأطر الزمنية للإبلاغ الدوري (كل سنتين أو كل أربع سنوات). وفي حال تعذر تقديم خطوط أساس بيوفيزيائية واجتماعية - اقتصادية، ينبغي أن يصبح إنشاء نظام للرصد وإدارة البيانات نشاطاً ذا أولوية عالية ضمن برنامج العمل المنقح.

٣٣- ويجدر بالذكر أيضاً أن الأهداف المحددة في النتيجة ٢-٢ (التي تدعو الأطراف إلى تنقيح برامج عملها لوضعها في شكل وثائق استراتيجية) زادت في توضيحها توصية مقدمة من لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها السابعة (يرجى الرجوع إلى الوثيقة ICCD/CRIC(7)/5، الفقرة ٨٦)، وهي توصية تنص على أن برامج العمل ينبغي أن تحدد أهدافاً وأن تضع معلومات أساسية ومؤشرات وإطاراً زمنياً، وأن تحدد مجموعة الأنشطة المزمع القيام بها لبلوغ تلك الأهداف، ومؤشرات لقياس التقدم المحرز في بلوغها.

٣٤- وعند التصدي لمتطلبات النتيجة ٢-٢، يوصى باستخدام الأدوات القائمة ذات الصلة، مثل إطار الاستثمار المتكامل الذي وضعته الآلية العالمية، أو أداة الدعم القطري وإطار الاستثمار القطري المرتبط بها للإدارة المستدامة للأراضي الذي أنشأه برنامج TerrAfrica في سياق منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

#### ٢- متطلبات النتيجة ٢-٣

٣٥- تدعو النتيجة ٢-٣ البلدان الأطراف المتأثرة إلى إدراج برامج عملها الوطنية ومساائل الإدارة المستدامة للأراضي وتردي الأراضي في تخطيط التنمية وفي غير ذلك من الخطط والسياسات القطاعية والاستثمارية. ويجدر بالملاحظة أن مصطلحي "إدراج" "integration" و"تعميم" "mainstreaming" يُستعملان بمعنى واحد في هذه الوثيقة. والهدف من الإدراج هو ضمان (أ) مزامنة برنامج العمل الوطني مع دورات التخطيط والميزنة في البلد؛ و(ب) التخطيط والتنفيذ الشامل للقطاعات؛ و(ج) الاعتراف بالإدارة المستدامة للأراضي عنصراً أساسياً تجب مراعاته في الآليات الوطنية للتخطيط ولتخصيص اعتمادات الميزانية.

٣٦- ولأغراض عملية التنقيح، يعني ذلك أن الأنشطة المقررة لبرنامج العمل الوطني يجب أن تتناول العناصر الرئيسية للتخطيط الإنمائي الوطني والخطط القطاعية والاستثمارية ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين وضع استراتيجية تروج لإدراج عناصر برنامج العمل الوطني في هذه الخطط.

٣٧- وفيما يلي عينة من المواضيع والأنشطة التي يمكن أخذها في الاعتبار في عملية تنقيح برامج العمل:

(أ) تحديد المجالات والمواضيع ذات الأولوية التي يستند إليها تحويل برامج العمل (وبخاصة برنامج العمل الوطني) إلى وثيقة تخطيط استراتيجية؛

١٤ صوغ رؤية مشتركة تساعد في تحديد أهداف طويلة الأجل، ووضع آليات للتخطيط المتكامل للأنشطة، وتخصيص الموارد، وتحقيق النتائج، ورصد وتقييم دورات الأداء والأثر، وتشجيع التنسيق والشراكة بين القطاعات؛

٢٤ تقييم العوائق التي تعترض الاقتصاد الوطني وسبل معيشة الناس، وتقييم إسهام الإدارة المستدامة للأراضي في الاقتصاد وسبل المعيشة هذه؛

٣٤ تعزيز التآزر مع الخطط البيئية الوطنية الأخرى (تغير المناخ، التنوع البيولوجي، إدارة الأراضي الرطبة والمناطق الساحلية، الإدارة المستدامة للغابات، الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه، استراتيجيات الأمن الغذائي/السيادة الغذائية، الحفاظ على سبل المعيشة التقليدية للناس، وما إلى ذلك.

(ب) صوغ رسائل قوية ومقنعة لدعم إدراج برامج العمل الوطنية في خطط وسياسات التنمية والاستثمار الوطنية المستندة إلى تحليل اجتماعي - اقتصادي سليم يوثق مساهمة الإدارة المستدامة للأراضي في توليد الثروة والحد من الفقر وتخفيف وطأة التزاغات والمشاكل الأمنية. وينبغي ربط ذلك ربطاً متيناً بوثيقة استراتيجية الإبلاغ الوطنية التي سبقت مناقشتها في فرع المواءمة.

٣٨ - ومن المهم التشديد على أن ضمان النجاح في ترجمة برامج العمل الوطنية إلى وثائق استراتيجية وإدراجها في سياسات وخطط التنمية والاستثمار، إنما يستوجب تطوير هياكل أساسية فعالة للبحث والتطوير من أجل توليد المعلومات والبيانات المطلوبة.

### دال - المبادئ التوجيهية لإعداد برامج العمل

٣٩ - تتمثل المهمة فيما يتعلق ببرنامج عمل وطني قيد الإعداد في مقارنة العملية الجارية (ومشروع النص إذا كان متاحاً) بأحكام الاستراتيجية ثم القيام بالتعديلات المناسبة اللازمة (وبخاصة اعتماد نهج برنامجي) لضمان الامتثال الكامل. وفيما يتعلق ببرنامج عمل وطني لم يبدأ إعداداه بعد، فإن المهمة أبسط بكثير وتتنحصر في الاعتماد الكامل لتوجيهات الاستراتيجية.

#### ١- التحولات في النماذج ومجالات التركيز الإرشادية

٤٠ - يتبين من استعراض المؤلفات أن نجاح عمليات المواءمة يتوقف عموماً على قدرة الأطراف المعنية على استخلاص العبر من تجارب الماضي، والأخذ بما ثبتت نجاعته وإهمال ما ثبت فشله فيما يتعلق بالمعارف والتكنولوجيات، والمؤسسات، والسياسات والحوكمة، والاقتصاد والشؤون المالية، وبناء القدرات. كما يتوقف نجاح عمليات المواءمة على قدرة الأطراف على الاعتراف بالتغيرات الخارجية الإيجابية التي تطرأ في عدد من الميادين المتصلة بالتنمية وأخذها في الاعتبار.

٤١ - وفيما يلي استعراض لبعض التغيرات المفاهيمية الرئيسية الحادثة في ميادين حاسمة الأهمية بالنسبة لتصميم برامج العمل وتنفيذها. ونشأت عن كل استعراض توصيات محددة بشأن اختيار مجالات العمل ذات الأولوية بحيث

تتفق مع الأهداف الاستراتيجية والتنفيذية للاستراتيجية وتستجيب لها. وقد أدرجت هذه التوصيات في الفروع ذات الصلة من المبادئ التوجيهية.

٤٢ - وترد فيما يلي المقدمات والفرضيات التي تشكل أساساً لتحديد واختيار مجالات التركيز ذات الأولوية: تعتبر العملية المنهجية لتحديد المعلومات والبيانات العلمية والتقنية المناسبة والموثوقة وإمكانية الحصول عليها واستخدامها عاملاً حاسماً لتحسين نوعية عمليات إعداد برامج العمل وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وقد بينت الدروس المستفادة من استعراضات برامج العمل فضلاً عن الاستراتيجية وجود حاجة ملحة إلى تحسين ما يلي:

- (أ) رصد وتقييم تطور البيئة، ولاسيما "صحة" نظمها الإيكولوجية المختلفة (الوظائف والخدمات)؛  
(ب) فهم طبيعة ظاهرة تردي الأراضي وأسبابها الجذرية ونتائجها وآثارها إضافة إلى العوائق والعقبات التي تعترض حماية موارد الأراضي واستخدامها المستدام، وإدراجها كعناصر في برامج العمل؛  
(ج) تقدير أهمية المساهمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لموارد الأراضي في "التنمية الاقتصادية" وفي سبل معيشة السكان؛  
(د) التعبير عن الترابط القائم بين ظواهر تردي الأراضي وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، وتحديد المزيد من الفرص الملموسة والواعدة من أجل تحقيق التآزر؛  
(هـ) توثيق الصلات بين الأهداف الإنمائية والبيئية على المستويات المحلي والوطني والعالمي.

٤٣ - وسيقتضي التطبيق الفعال "للنهج البرنامجي" كما تدعو إليه الاستراتيجية القيام بما يلي:

- (أ) وضع/تحسين أدوات شاملة للقطاعات تتعلق بالتخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم فضلاً عن مؤشرات الأداء والأثر المناسبة (بما يتسق مع الأهداف ذات الصلة المبينة في الاستراتيجية) لتيسير إدراج نهج وأنشطة الإدارة المستدامة للأراضي في خطط التنمية الاقتصادية والحد من الفقر؛  
(ب) تحسين وترشيد الأطر السياسية والتنظيمية القائمة لتهيئة بيئة تساعد بدرجة أكبر على الاستثمار في عمليات الإدارة المستدامة للأراضي؛  
(ج) وضع استراتيجية متماسكة لبناء القدرات (المؤسسية والبشرية)، وبرنامج مصمم خصيصاً لواقع واحتياجات البلدان المتأثرة ومناطقها.

٤٤ - وسيعتمد نجاح عملية الموازنة اعتماداً كبيراً على إنشاء نظام فعال لإدارة المعارف والاتصالات، وهو نظام ضروري لتحقيق العناصر التالية بمزيد من الفعالية:

- (أ) الوصول إلى مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، وبناء الثقة وإقامة شراكات فعالة؛  
(ب) استخدام المعارف التقليدية والدراية الفنية القائمة.

٢- التغييرات في المفاهيم الرئيسية

(أ) المعارف والتكنولوجيا

٤٥- بُذلت جهود تحليلية كبيرة (لا سيما على المستوى العالمي) في العقدين الماضيين من أجل تحسين ما يلي:

(أ) تقييم حالة البيئة العالمية؛

(ب) فهم بنية النظم الإيكولوجية الرئيسية ووظائفها وتطورها؛

(ج) إدراك التهديدات والمخاطر والنتائج المرتبطة بالاتجاهات الحالية.

٤٦- ونشأ عن هذه العمليات عدد من المفاهيم الجديدة (يستهدف جميعها إدارة قاعدة الموارد الطبيعية على نحو أفضل)، وخضعت المفاهيم القديمة لعملية تعديل وتحسين. وفيما يلي موجز لبعض التغييرات المفاهيمية الرئيسية الملحوظة:

(أ) وجود اتجاهات جديدة للبحوث تركز بدرجة أكبر على فهم الأسباب الجذرية المتعددة والمتراطة لظاهرة التصحر وتردي الأراضي والجفاف وطبيعتها ونتائجها وتأثيراتها (على المستويات الاجتماعي - الاقتصادي والإيكولوجي والمؤسسي)، عوضاً عن النظر في الأعراض دون غيرها. ومن المتوقع أن تساعد الجهود البحثية الجديدة الجارية في إيجاد بيانات ذات نوعية جيدة ستكون ضرورية لتحقيق الآتي: '١' تحسين عملية تصميم برامج العمل وتنفيذها، '٢' إرشاد وتوجيه عمليات التخطيط وصنع القرارات على نحو أفضل في مجال الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية؛

(ب) وجود صناديق جديدة للبحوث تعزز أيضاً اتباع استراتيجية ونهج أكثر توازناً لمكافحة ظاهرة تردي الأراضي (مع زيادة التركيز على منع حدوثها وحماية وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية) عوضاً عن التركيز على خيار الإصلاح فقط؛

(ج) وجود ممارسات إنمائية تتجه نحو الانتقال من عمليات التدخل المعزولة والإفرادية إلى نهج مبرمجة من شأنها أن تعزز التخطيط الطويل الأمد، والتنسيق الشامل للقطاعات، ونظم التمويل المتكاملة، وأن تحسن الربط بين عناصر تحديد الأولويات وتخصيص الموارد وتقييم التأثير. وقد أدى هذا التحول إلى وضع عدد من المفاهيم والأدوات الإدارية الجديدة. ويُترجم مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية (على الأرجح الأكثر شمولاً) كما يلي: الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه، والإدارة المستدامة للأراضي، والإدارة المستدامة للغابات، والنظم الزراعية الحرجية الرعوية المتكاملة. وتتضح اتجاهات مماثلة في زيادة استخدام المناظر الطبيعية أو مستجمعات المياه كوحدات عملية من أجل إدارة الموارد الطبيعية.

٤٧- وتتناول الإجراءات المركزة الموصى بها في المبادئ التوجيهية الأساسية بصورة رئيسية ما يلي: '١' إدارة المعارف، '٢' إنشاء بنية تحتية للبحث والتطوير للمساعدة على رصد تطور البيئة وتوجيه عمليات صنع القرار، '٣' تعزيز القدرات التقنية للأطراف في مجال التنسيق والتنفيذ.

(ب) السياسات والمؤسسات والحوكمة

٤٨ - عملت البحوث في مجال السياسات والتطوير المؤسسي على تحليل وتوثيق نطاق وحدود النماذج والنهج الإنمائية المستخدمة في العقود الأخيرة. وبينت هذه البحوث أن الافتقار إلى نتائج هامة ودائمة مستخلصة من النماذج الإنمائية السابقة (المستندة إلى نُهج إدارة مركزية وقائمة على العرض وغير شفافة) قد أفضى إلى ما يلي:

(أ) التحول من النُهج القطاعية أو دون القطاعية الفردية إلى شراكات استراتيجية شاملة للقطاعات وقائمة على تعدد الجهات صاحبة المصلحة من أجل الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية:

١ ' مع الارتباط برؤية مشتركة وبأطر سياساتية وتنظيمية متسقة وطنية أو إقليمية من أجل الإدارة المستدامة للأراضي؛

٢ ' والاستناد إلى نهج متسق وفعال يدرج الإدارة المستدامة للأراضي في آليات وطنية وقطاعية للتخطيط الإنمائي والميزنة؛

(ب) التحول من أطر قانونية وتنظيمية تنسم بعدم الملاءمة وسوء الإنفاذ والتضارب إلى تشريعات موجهة نحو الحوافز تعزز '١' إدارة الموارد البشرية القائمة على المشاركة، '٢' توافر نظم حيازة لا مركزية، والإدارة المحلية لأصول الموارد الطبيعية، '٣' وضع وإدارة برامج لإدارة الأراضي والنُظم الإيكولوجية تلي الاحتياجات المحلية بشكل أفضل؛

(ج) التحول من الوضع الراهن الذي يتسم بملكية المؤسسة الرائدة لعمليات برامج العمل، إلى ملكية حقيقية شاملة للقطاعات تضطلع بها جميع الجهات الرئيسة صاحبة المصلحة:

الانتقال من الملكية على مستوى التخطيط إلى الملكية على مستوى التنفيذ؛

(د) تأكيد اعتماد نُهج ثقافية تراعي المساواة بين الجنسين وتنطوي على مشاركة فعالة للمرأة والفئات المهمشة الأخرى؛

(هـ) تأكيد الحاجة إلى نُظم وأدوات للتخطيط والبرمجة وتخصيص الموارد والبحث والتطوير والإبلاغ تكون ذات صبغة مؤسسية ومحوسبة ومتكاملة وقائمة على المشاركة،

(و) تأكيد التوثيق المنهجي للتأثيرات ونشر التجارب الناجحة.

٤٩ - وتعالج الإجراءات المركزة الموصى بها المسائل المتعلقة بما يلي '١' وضع أطر سياساتية وقانونية تمكينية، '٢' تعزيز التنسيق الشامل للقطاعات، '٣' وضع استراتيجيات إبلاغ مناسبة.

(ج) الاقتصاد والتمويل

٥٠ - لوحظت التغييرات التدريجية التالية:

(أ) التحول من ثقافة الإدارة المركزية وغير الشفافة لشؤون الميزانية إلى نظام إدارة قائم على الشفافية والتتبع والمساءلة والكفاءة؛

- (ب) إصلاح السياسات الاقتصادية غير المناسبة التي كانت تثني عن الاستثمار في إدارة الموارد الطبيعية:  
تحسين مناخ الاستثمار باعتماد حوافز ضريبية وتشريعية ابتكارية؛
- (ج) تكييف السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعبئة الموارد المالية مع الاتجاهات والشروط الجديدة للتمويل على المستويين المحلي والدولي؛
- (د) اعتماد نهج برنامجي وشامل للقطاعات يوفر الأساس اللازم لتقديم تمويل طويل الأجل ومنسق للأولويات المتفق عليها؛
- (هـ) وضع استراتيجية متكاملة للاستثمار من أجل الإدارة المستدامة للأراضي:  
١٠ تحديد العوائق الرئيسية التي تعترض الإدارة المستدامة للأراضي وإزالتها؛  
٢٠ التركيز بدرجة أكبر على تعبئة الموارد المحلية والاستفادة من مصادر التمويل الجديدة والابتكارية.
- ٥١ - وقد عاجلت الإجراءات المركزة الموصى بها في مرحلة لاحقة المسائل المتعلقة بما يلي:

- (أ) القيمة الاقتصادية للأراضي والحاجة إلى توثيق مساهمتها في الاقتصاد ومعيشة السكان؛  
(ب) الاستراتيجية المتكاملة للاستثمار.

#### (د) بناء القدرات

٥٢ - حددت الدروس المستفادة من إعداد برامج العمل وتنفيذها الافتقار إلى القدرات عائقاً رئيسياً أمام النجاح في التنفيذ. وأكدت هذه النتائج تحليلات مماثلة أُجريت في جميع القطاعات الإنمائية تقريباً. وثمة حاجة إلى الانتقال من مرحلة تكريس جهود بناء القدرات الموجهة نحو المشاريع بطريقة إفرادية ومجزأة إلى اتباع نهج لبناء القدرات شاملة للقطاعات واستراتيجية تميز بين الاحتياجات من القدرات على مستوى النظام والمؤسسات والأفراد، وفي جميع المجالات (العلمي والتكنولوجي والسياساتي والاجتماعي - الاقتصادي والمالي وإدارة المعارف والتطوير المؤسسي والحوكمة)، وتلبي تلك الاحتياجات.

### رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٣ - قد يرغب مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة في النظر في استعراض واعتماد هذه المبادئ التوجيهية من أجل المواءمة بين برامج العمل والاستراتيجية وقد ينظر أيضاً فيما يلي:

- (أ) أن يحث البلدان الأطراف المتأثرة التي لم تبدأ بعد هذه العملية على البدء بمواءمة تنفيذ برامج العمل الوطنية في أقرب وقت ممكن لكي تكفل أيضاً استناد عملية الإبلاغ المقبلة إلى الامتثال للنتائج المرجوة للأهداف التنفيذية الخمسة للاستراتيجية؛



(ب) أن يطلب إلى الأمانة، من خلال إقامة شراكة وثيقة مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية ذات الصلة، أن توفر المساعدة التقنية للبلدان الأطراف المتأثرة في استعراض برامج العمل والمواءمة بينها على جميع المستويات؛

(ج) أن يطلب إلى الآلية العالمية، وفقاً لولايتها، أن تقدم المساعدة المالية إلى البلدان الأطراف المتأثرة في وضع أطر استثمار متكاملة بالاقتران مع عملية الاستعراض والمواءمة بهدف تعزيز عملية تعبئة الموارد من أجل تنفيذ برامج العمل بصورة متوائمة؛

(د) أن يدعو البلدان الأطراف المتقدمة والمنظمات التمويلية ومرفق البيئة العالمية إلى توفير المساعدة المالية المطلوبة للبلدان الأطراف المتأثرة، وفقاً لاحتياجاتها، في استعراض ومواءمة برامج العمل على جميع المستويات.

## المرفق الأول

### الأحكام العامة للاتفاقية فيما يتعلق ببرامج العمل والدروس المستفادة من عمليات إعداد وتنفيذ برامج العمل الماضية

١- ترد أحكام الاتفاقية المتعلقة ببرامج العمل الوطنية، وبرامج العمل دون الإقليمية، وبرامج العمل الإقليمية في المواد ٩ و ١٠ و ١١ من الاتفاقية، وفي المواد التالية من مرفقاتها للتنفيذ الإقليمي: المواد من ٨ إلى ١٣ من المرفق الأول، والمواد من ٣ إلى ٦ من المرفق الثاني، والمواد من ٣ إلى ٥ من المرفق الثالث، والمواد من ٣ إلى ٧ و ٨ و ١٠ من المرفق الرابع، والمواد من ٣ إلى ٥ من المرفق الخامس.

٢- وتدعو المبادئ الأساسية التي تؤكد هذه الأحكام إلى ما يلي: (أ) المشاركة والتشاور والمشاركة، (ب) الاستناد إلى ما هو قائم وناجح ومناسب من خطط وبرامج وطنية وبرامج عمل دون إقليمية وبرامج عمل إقليمية، (ج) تحديث برامج العمل عن طريق مواصلة العملية القائمة على المشاركة بالاستناد إلى الدروس المستفادة من الأنشطة المنفذة في هذا المجال إضافة إلى نتائج البحوث.

٣- وتقدم الأحكام الأساسية للاتفاقية مشورة عامة بشأن "مجالات التركيز ذات الأولوية والمبادئ التوجيهية العملية" اللازمة لتنسيق عملية صياغة برامج العمل وتنفيذها، فيما تبين مرفقات التنفيذ الإقليمي الأهداف المحددة لكل منطقة، والتدابير التي يتعين إدراجها في برامج العمل الوطنية (للاطلاع على مزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى الموقع الشبكي للاتفاقية: <www.unccd.int>).

٤- ووفقاً للمادة ٢٦ من الاتفاقية، يُطلب إلى كل طرف في الاتفاقية تقديم تقارير عن التدابير التي اتخذها من أجل تنفيذ الأحكام المشار إليها أعلاه. وقد نُظمت إلى اليوم أربع دورات لتقديم التقارير.

### أولاً - الدروس المستفادة من عمليات إعداد وتنفيذ برامج العمل

٥- تظهر النتائج العامة المستخلصة من دورات تقديم التقارير عن برامج العمل الوطنية ما يلي:

(أ) أن عدداً كبيراً من الأطراف المتأثرة قد أنهت إعداد برامج عملها الوطنية وبدأت عملية التنفيذ، وأن بعض هذه الأطراف قد ذهبت إلى أبعد من ذلك فقامت بتنقيح برنامج العمل الوطني لبيان التوجهات الجديدة الناتجة عن مقررات مؤتمر الأطراف، والاستفادة من الفرص التي تتيحها البيئة المتغيرة على المستويين العالمي والإقليمي؛

(ب) أن هناك اختلافات كبيرة في نوعية وثائق برنامج العمل الوطني وفي حالة إعدادها داخل كل منطقة ومنطقة لأخرى. وقد واجهت الغالبية العظمى من عمليات إعداد برامج العمل الوطنية جملة صعوبات، منها، '١' الافتقار إلى رؤية وإلى منظورات واستراتيجيات متعددة القطاعات مفصلة ومتسقة، '٢' الافتقار إلى قاعدة علمية موثوقة وإلى معلومات اجتماعية - اقتصادية، '٣' نقص وضعف القدرات المؤسسية والبشرية، '٤' عجز في القيادة السياسية وعدم القدرة على إقناع الحكومات بأهمية ضبط التصحر/تردي الأراضي، '٥' تحول في الهدف والنهج، وبالتالي جعل برنامج العمل الوطني أداة لتعبئة الموارد عوضاً عن إطار استراتيجي للمساعدة

على معالجة السياسة الهيكلية وأوجه القصور على المستوى المؤسسي وعلى مستوى القدرات في الصلات التي تربط بين تردي الأراضي والفقير؛

(ج) أن هناك تقدماً بسيطاً بوجه عام في التنفيذ والتأثير بسبب '١' ندرة الموارد المالية، '٢' الانعزال عن الأطر والعمليات الوطنية الرئيسية المتعلقة بتخطيط التنمية والميزنة، وعدم القدرة على الاعتماد على المشاريع والمبادرات التي سبقت برامج العمل الوطنية ومواءمتها، '٣' عدم وجود إطار قانوني فعال وسياسات لحيازة الأراضي، '٤' الافتقار إلى حافز لاعتماد سياسات اقتصادية توفر الحماية من المؤثرات الخارجية وإخفاقات السوق، '٥' مشاركة المجتمعات المحلية والمستخدمين النهائيين على نحو محدود وسطحي، '٦' نقص الوعي لدى عدد من المسؤولين الحكوميين والسلطات المحلية، والافتقار إلى تصور عام للحاجة الملحة إلى العمل الجماعي؛

(د) أن هناك عدداً من التجارب الناجحة المنعزلة والمحلية لم يجر توثيقه وتبادله بالقدر الكافي. وتعتبر الشراكات بين القطاعين الخاص والعام أداة قيمة محتملة، لكنها لم تتجح حتى الآن إلا على نطاق محدود في عدد قليل من البلدان؛

(هـ) أن الدروس الرئيسية المستفادة من الاستعراض المذكور أعلاه هي الآتية: '١' تعدد الجوانب المؤسسية حاسمة الأهمية لنجاح تنفيذ برنامج العمل الوطني. والبلدان التي أنجزت برامج عملها الوطنية هي البلدان التي لديها قدرات مؤسسية راسخة جيداً. ولا تزال بلدان أخرى تسعى جاهدة لوضع صيغة نهائية لبرامج عملها الوطنية أو لبدء أي مرحلة تنفيذ، '٢' تمثل الإرادة السياسية والقيادة أيضاً شرطاً مسبقاً للنجاح في التخطيط والتعميم والتنفيذ، ولذلك لا بد من تعزيزها، '٣' ضرورة توجيه اهتمام أكبر لدور الجهات صاحبة المصلحة غير التقليدية، مثل منظمات القطاع المدني والقطاع الخاص ومؤسسات البحث والتطوير والمؤسسات الأكاديمية، '٤' الحاجة إلى توثيق المعلومات التفصيلية المتعلقة ببرامج تنمية المناطق المحلية الناجحة بصورة منهجية وإدراجها في عملية إعداد برنامج العمل الوطني لكي يتسنى تطبيقها على نطاق أوسع والنسج على منوالها، '٥' ينبغي اعتبار أوجه التآزر مع الأطر البيئية الشقيقة والمبادرات المناظرة في الأمم المتحدة أولوية من الأولويات وتحقيقها بالكامل.

٦- ويظهر استعراض برامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية المعاصرة وجود اتجاهات متماثلة لكن التقدم المحرز في التنفيذ أقل بكثير. واعترضت وضع برامج العمل تلك وتنفيذها المعوقات التالية:

(أ) مسائل الحوكمة. اعتبرت الأطراف الوطنية المعنية أن ملكية عمليات برامج العمل دون الإقليمية/برامج العمل الإقليمية غير كافية وأن آليات التنسيق المعتمدة تعمل بخلل. وفي معظم الحالات لم تحدد بوضوح الصلات بين مستويات التخطيط الثلاثة (الوطني ودون الإقليمي والإقليمي)؛

(ب) نقص الموارد المالية والبشرية. لوحظ في حالة برامج العمل الإقليمية أن معظم العناصر الرئيسية (مثل شبكة البرامج المواضيعية) هي في حالة "خمول". ويبدو أن تمويل البرامج الإقليمية لا يحظى باهتمام يُذكر في أولويات البلدان والشركاء الإنمائيين؛

(ج) مسائل الإدارة. تفتقر أكثرية المؤسسات الرائدة المعينة إلى القدرات المطلوبة لتعبئة الموارد الفنية والمالية.

٧- وترد فيما يلي الدروس الرئيسية المستفادة من عمليات برامج العمل دون الإقليمية/برامج العمل الإقليمية:

(أ) يجب وصف الصلات وأوجه التكامل القائمة بين مستويات التخطيط الثلاثة، باستخدام مبدئي القيمة المضافة والتبعية؛

(ب) يجب تعزيز المنهجية المعدة للربط الشبكي بين البرامج المواضيعية على المستوى الإقليمي؛

(ج) يجب استعراض قدرة ودور مؤسسات التنفيذ الرائدة بعين ناقدة. ويلزم تحديد معايير صارمة لاختيار مؤسسات رائدة جديدة؛

(د) يلزم توجيه المزيد من الاهتمام إلى مشكلات مثل التنبؤ بالجفاف والتأهب لمواجهة. وتقتضي المشاكل العابرة للحدود (بما في ذلك الجفاف والأزمات الغذائية وما إلى ذلك) التعاون على المستوى دون الإقليمي، وينبغي أن تكون عملية المواءمة بين برامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل دون الإقليمية حافزاً لتجديد التفكير في أفضل السبل الكفيلة بمعالجة هذه المشاكل التي يمكن أن تؤثر في عدة بلدان في آن واحد.

### ثانياً - مقررات مؤتمر الأطراف الرئيسية وتقييمات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بإعداد برامج العمل وتنفيذها

٨- على ضوء نتائج الاستعراضات الدورية لبرامج العمل، اتخذ مؤتمر الأطراف عدداً من المقررات الرامية إلى تزويد الأطراف بإرشادات إضافية لتحسين أساليب الإعداد والتنفيذ. وتعتبر المقررات ٨/م-٤، و١/م-٧، و١/م-٨ مقررات مرجعية لأنها جاءت بما هو جديد من الزخم والتوجيه والتماسك في مواصلة وضع برامج العمل (تحسين مجال التركيز والمحتوى) وتنفيذها. والأهم من ذلك كله أن هذه المقررات أكدت من جديد الاتجاه الرئيسي للاتفاقية المتمثل في "حماية النظم الإيكولوجية المهددة واستئصال شأفة الفقر". وإضافة إلى ذلك، تقدم تقارير لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية المتابعة موجزاً تجميعياً للنتائج المحققة وما يتصل بها من إرشادات على مدى السنوات العشر الماضية.

### ثالثاً - البيئة المتغيرة للاتفاقية

٩- في الوقت الذي كانت فيه أمانة الاتفاقية تلح داخلياً على وضع برامج العمل وتنفيذها، كانت البيئة الخارجية للاتفاقية تشهد تطورات سريعة ومستدامة تؤثر في مجالات إدارة المعارف والسياسة الإنمائية والتمويل. وقد أدى هذا التطور في البيئة الخارجية إلى تفاقم بعض التحديات المتكررة التي تواجهها الاتفاقية، وطرح تحديات جديدة، وفوق كل ذلك، أتاح عدداً من الفرص الجديدة للتصدي على نحو أفضل حلقة الوصل بين تردي الأراضي والفقر والتنمية الاقتصادية.

١٠- وعلى صعيد المعرفة والتكنولوجيا، فإن الاستعراضات العديدة التي أجريت فيما يتعلق بتطور النظم الإيكولوجية في العالم (على سبيل المثال تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية)، وحالة تردي الأراضي (تقييم تردي الأراضي في الأراضي الجافة)، وطبيعة تهديدات التغيرات المناخية ونطاقها (تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ)، والعلاقة بين العلوم الزراعية والبيئية (التقييم الدولي لتطوير العلم والتكنولوجيا في المجال الزراعي) قد

ساعدت على زيادة فهم وتقدير حجم الخطر الذي تشكله ظاهرة تردي الأراضي، والحاجة الملحة إلى اتباع نهج لإدارة الموارد الطبيعية يقوم على أساس البرمجة والمشاركة والشمول والتكامل.

١١ - وعلى صعيد السياسة الإنمائية والتمويل، أدت الآثار المشتركة الناجمة عن الأزمات الإيكولوجية والاقتصادية والمالية والغذائية الجارية التي تعانيها اقتصادات البلدان النامية إلى دفع المجتمع الدولي إلى تجديد التزاماته (أ) بزيادة حجم وفعالية المساعدة الإنمائية التي يقدمها بموجب اتفاقات (مونتيري وروما وباريس وأكرا)، (ب) إنشاء نظام تجاري أكثر إنصافاً، (ج) التصدي لجميع التهديدات البيئية العالمية على نحو أكثر تماسكاً وحسماً.

١٢ - فمن زاوية السياسة العامة، أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بالزراعة (الأزمات الغذائية)، والحد من الفقر (الأهداف الإنمائية للألفية)، والبيئة (تغير المناخ)، إضافة إلى ضرورة التحول نحو نهج متكاملة للتنمية والشراكة (ولا سيما بين الاتفاقيات الشقيقة). ومن زاوية التمويل، ركزت التغييرات على هيكل التمويل، والانتقال من نهج المشاريع إلى نهج البرامج، والتنسيق الفعال بين الجهات المانحة، وإنشاء آليات تمويلية جديدة (مثل تسديد تكاليف الخدمات البيئية وسوق الكربون)، وما يتصل بذلك من تحول نحو استراتيجيات التمويل المتكاملة.

المرفق الثاني

صياغة المبادئ التوجيهية

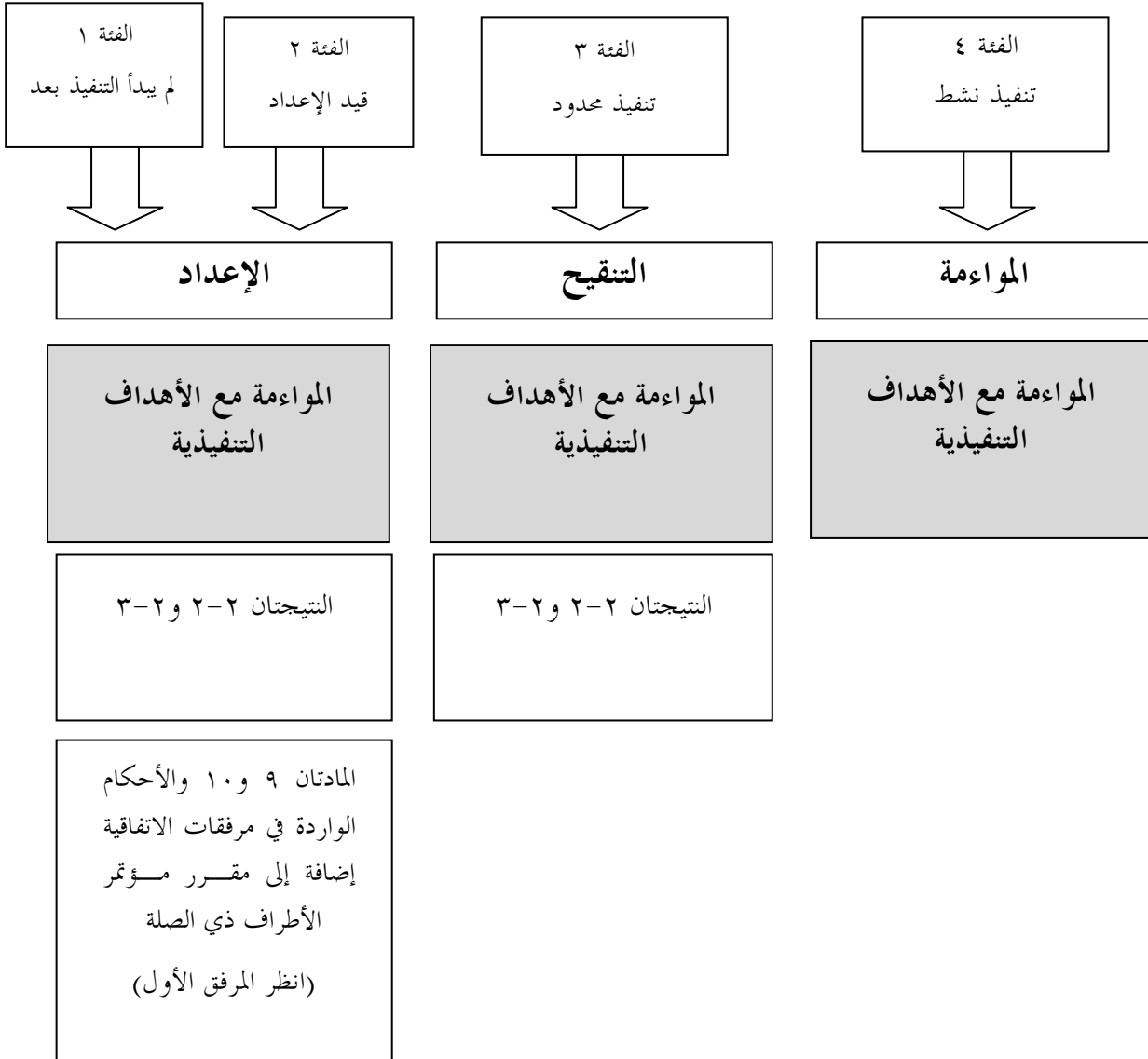
شهدت عملية صياغة المبادئ التوجيهية عدة مراحل. أولاً، قام ثلاثة خبراء استشاريين (واحد من آسيا وآخر من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والثالث من أفريقيا) بصياغة مشروع المبادئ التوجيهية، ثم نوقش المشروع أثناء سلسلة من الاجتماعات دون الإقليمية (انظر الجدول أدناه). وقُدمت النتائج في اجتماع مشترك بين الوكالات قبل أن تعرض على مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة التي تعقد في الأرجنتين. وسُتستهل عملية المواءمة بعد دورة مؤتمر الأطراف، على أن تطبق المبادئ التوجيهية داخل البلدان، وسُتستخدم الملاحظات التعقيبية على هذه التجربة في التوسع في بلورة المبادئ التوجيهية.

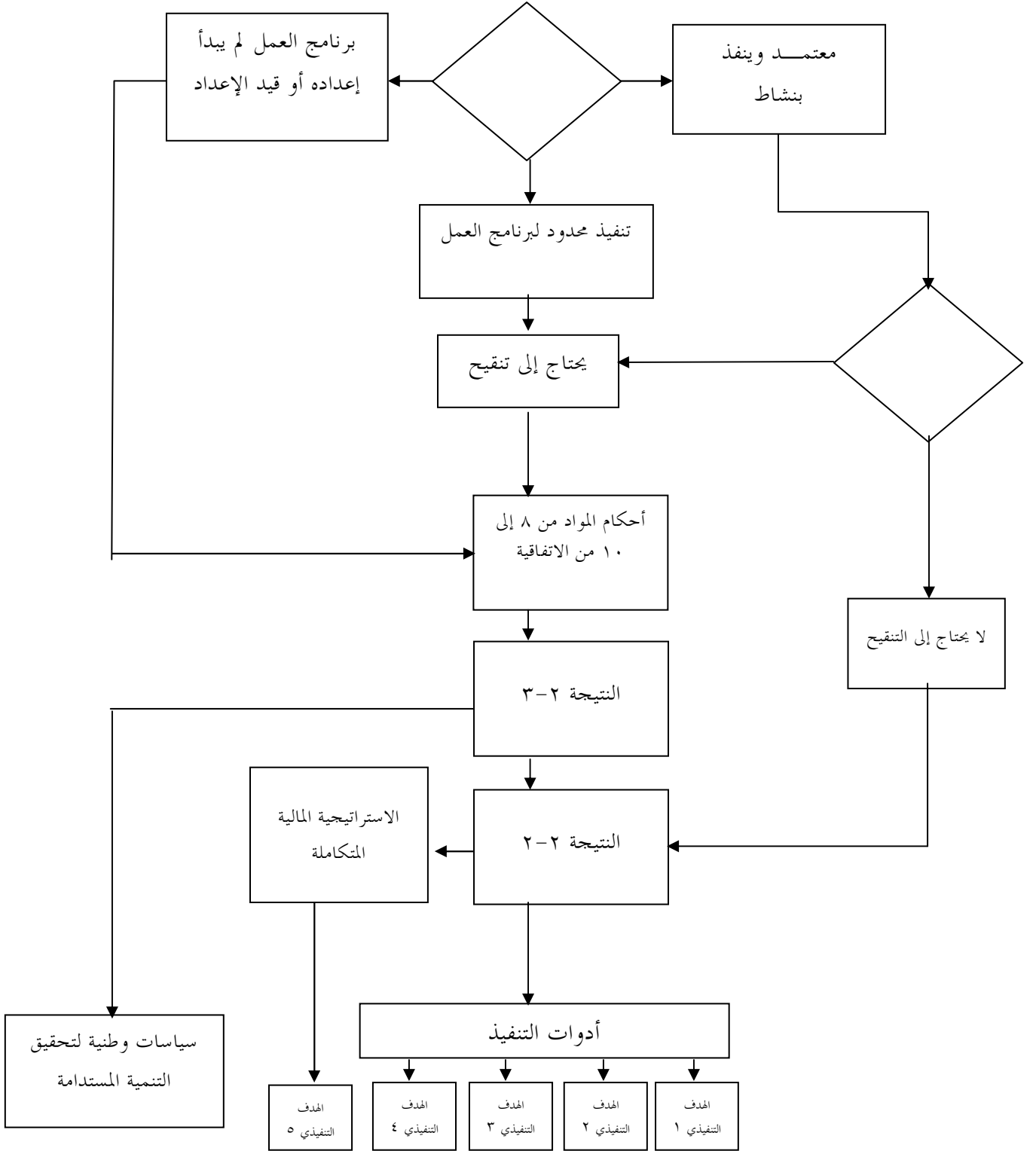
الجدول الزمني لحلقات العمل المخصصة للتشاور بشأن إعداد المبادئ التوجيهية		
التاريخ	المنطقة	
٢-١ حزيران/يونيه	حلقة عمل لبلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في كامبالا، أوغندا	
٢٦-٢٧ حزيران/يونيه	حلقة عمل لبلدان غرب أفريقيا في واغادوغو (في أعقاب حلقة العمل المعقودة في إطار الآلية العالمية بشأن أطر الاستثمار المتكاملة)	أفريقيا
٢-١ آب/أغسطس	حلقة عمل لبلدان شمال أفريقيا في تونس (في أعقاب الاجتماع الإقليمي لأفريقيا)	
١٧-١٨ حزيران/يونيه	حلقة عمل لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مخصصة لبلدان البحر الكاريبي في كينغستون، جامايكا	منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
٦-٧ تموز/يوليه	حلقة عمل لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مخصصة لبلدان أمريكا اللاتينية في مونتيفيديو (في أعقاب الاجتماع الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)	
٢٤ تموز/يوليه	حلقة عمل لبلدان وسط وشرق أوروبا في بانيا لوكا (البوسنة والهرسك) (في أعقاب الاجتماع الإقليمي لوسط وشرق أوروبا)	وسط وشرق أوروبا
١١-١٢ تموز/يوليه	حلقة عمل لآسيا وبلدان منطقة المحيط الهادئ في بانكوك (في أعقاب الاجتماع الإقليمي لآسيا)	منطقة آسيا/المحيط الهادئ
٣١ تموز/يوليه	اجتماع وكالات الأمم المتحدة في تونس (في أعقاب الاجتماع الإقليمي لأفريقيا)	الاجتماع المشترك بين الوكالات

المرفق الثالث

رسم بياني لمسارات المواءمة

يظهر الرسم البياني الوارد أدناه كيفية تكييف عملية المواءمة العامة مع السيناريوهات الرئيسية الأربعة. وتقسّم عملية المواءمة العامة إلى ثلاث مراحل: (أ) إعداد برامج العمل أو وضع صيغتها النهائية (الفئتان ١ و ٢)، (ب) تنقيح برامج العمل عندما يكون التنفيذ محدوداً أو متوقفاً (الفئة ٣)، (ج) المواءمة مع الاستراتيجية فيما يخص برامج العمل التي يجري تنفيذها حالياً (الفئة ٤).







المرفق الرابع

**أداة لدعم اتخاذ القرارات تساعد في تحقيق المواءمة مع الأهداف التنفيذية الخمسة**

١- ترمي أداة دعم اتخاذ القرارات الواردة أدناه إلى مساعدة البلدان الأطراف المتأثرة على مواءمة برامج عملها مع الأهداف التنفيذية الخمسة من خلال تحديد النشاط الذي ينطبق على الهدف التنفيذي.

٢- وكخطوة أولى، ينبغي بيان الأنشطة الواردة في برنامج العمل في صفوف جدول البيانات الوارد أدناه. وتتمثل الخطوة الثانية في بيان الهدف الذي يسهم فيه النشاط من بين الأهداف التنفيذية (بوضع إشارة ضرب في العمود أو الأعمدة المناسبة)، أو بيان ما إذا كان النشاط لا يسهم في تحقيق أي هدف من الأهداف التنفيذية. أما الخطوة الثالثة، فهي تحليل الأنشطة التي تدرج في كل هدف من الأهداف التنفيذية لتحديد ما إذا كانت كافية لتحقيق الهدف التنفيذي.

لا يتناول أي هدف تنفيذي	يتناول الهدف التنفيذي ١	يتناول الهدف التنفيذي ٢	يتناول الهدف التنفيذي ٣	يتناول الهدف التنفيذي ٤	يتناول الهدف التنفيذي ٥	
						النشاط ١
						النشاط ٢
						النشاط ٣
						النشاط ...

المرفق الخامس

أداة لدعم اتخاذ القرارات تساعد في تحديد متطلبات التنقيح<sup>(١)</sup>

الأسئلة الرئيسية المتعلقة بالهدف التنفيذي ٢ (النتيجة ٢-٢)	
١- استعراض الامتثال - وثيقة استراتيجية	هل يعد برنامج العمل الوطني الحالي وثيقة استراتيجية على النحو المحدد في المقرر ٣/م أ-٨؟ في حال النفي، ما هي الخطوات التي تحتاجون إلى اتخاذها لتحقيق امثاله؟
٢- خطوط الأساس - اجتماعية - اقتصادية - بيوفيزيائية	هل يستند إلى معلومات أساسية اجتماعية - اقتصادية؟ هل يستند إلى معلومات أساسية بيوفيزيائية؟ كيف يمكنكم إدراج معلومات أساسية في إطار متكامل للاستثمار؟
٣- تقييم الرصد	هل لدى البلد نظام لتقييم رصد التصحر؟ وهل يراعى في برنامج العمل الوطني؟
٤- التقييم الذاتي الوطني ٥- الصلات بين برامج العمل الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية ٦- عملية استعراض برنامج العمل الوطني	هل أجري تحليل للاحتياجات (القوة العاملة، التمويل، الدعم التقني)؟ هل هناك صلة بينها؟ هل تحدد أولويات التعاون الإقليمي؟ كم مرة يجري هذا الاستعراض؟ من يشارك في الاستعراض؟
٧- المؤشرات - اجتماعية - اقتصادية - بيوفيزيائية	هل يتناول برنامج العمل الوطني الاحتياجات المحلية والوطنية؟ هل حُددت لكل فئة واسعة مجموعة من المؤشرات وأساس للقياس؟ هل توجد قواعد بيانات ومعلومات تتعلق بالعوامل الفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية؟ ما هو مصدرها؟ هل يمكنكم استخدام ذلك كخط أساس؟
٨- الأهداف والمهل الزمنية - الإطار الزمني	هل حُدد إطار زمني؟ هل التمويل مرتبط بإطار زمني؟ هل يتضمن برنامج العمل الوطني أهدافاً ومهلاً زمنياً؟
٩- استراتيجية التمويل - الاستعانة بمصادر - أولويات الاستثمار	هل لدى البلد استراتيجية متكاملة لتمويل تنفيذ برنامج العمل الوطني؟ هل يتلقى برنامج العمل الوطني التمويل من الحكومة المركزية أم من الحكومات الإقليمية أم من حكومات الولايات؟ هل حُددت الأولويات في برنامج العمل الوطني؟

(١) هذه أداة ترمي إلى مساعدة البلدان على تقييم الحاجة إلى تنقيح برنامج العمل الوطني لكي يمثل للمقرر ٣/م أ-٨. والأسئلة ١ و٢ و٧ و١٠ و١١ و١٢ و١٤ هي "معالم"، وتعني الإجابة بالنفي عن هذه الأسئلة أن تنقيح برنامج العمل الوطني مطلوب. وفي حال الإيجاب يمكن بدء عملية المواءمة (انظر الرسم البياني المشار إليه أعلاه).

الأسئلة الرئيسية المتعلقة بالهدف التنفيذي ٢ (النتيجة ٢-٣)	
١٠- الإدراج في الخطط الإنمائية الوطنية	هل أُدرج برنامج العمل الوطني في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية مقروناً بميزانية وأهداف ومهل زمنية؟
١١- الصلات مع برامج أخرى: تغير المناخ، والأمن الغذائي، وندرة المياه، وحماية الغابات	هل روعيت في سياق برنامج العمل الوطني برامج أخرى مثل التخفيف من وطأة الفقر، وتغير المناخ، والأمن الغذائي، وندرة المياه، وحماية الغابات، أو غير ذلك؟ هل توجد صلات مؤسسية؟
١٢- التعاون الشامل لعدة قطاعات	هل توجد لجنة تنسيق وطنية تضم ممثلين لجميع الوزارات الرئيسية؟ في حال الإيجاب، ما عدد المرات التي يجتمعون فيها؟ ما مدى التداخل أو التضارب بين ولايات الوزارات الرئيسية؟ هل من المرجح تذليل الصعوبات المحتملة عن طريق التنسيق الشامل لعدة قطاعات؟
١٣- من هي الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية	هل شارك في صياغة برنامج العمل الوطني وتنفيذه ممثلون لوكالات حكومية وجميع الفئات الرئيسية، بما فيها المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، ونقابات العمال، والمنظمات النسائية، والأوساط الأكاديمية، وكيانات القطاع الخاص؟ هل توجد آلية مؤسسية لإدراج جميع هذه العناصر الفاعلة، مثل لجنة وطنية؟
١٤- إطار التشريعات والسياسات	هل توجد بيئة تمكينية مواتية لتنفيذ برنامج العمل الوطني؟ ما الذي يلزم القيام به لتحسينها؟
١٥- دور العلم والتكنولوجيا؟	ما مدى مشاركة الأوساط العلمية والتكنولوجية في مكافحة التصحر/تردي الأراضي والجفاف؟ هل يشارك قطاع البحث والتطوير بنشاط في إيجاد حلول لمشاكل تردي الأراضي/التصحر والجفاف؟ هل تشارك الآلية العالمية في تعبئة الموارد؟
١٦- مصادر التمويل	هل سبق لكم تلقي أي أموال من وكالات ثنائية أو متعددة الأطراف. وهل جرى تلقي أموال من حكومة وطنية أو إقليمية أو محلية؟ هل ترصد الأموال عن طريق ميزانية وزارة مختصة أو صندوق مكرس لهذا الغرض؟